تهجير الفلسطينيين .. جريمة مصادرة الهوية

هل ان تهجير الفلسطينيين خارج ارضهم يضع حلا نهائيا للصراع التاريخي بين اصحاب الارض وبين المحتل الاسرائيلي؟ وهل ان التاريخ والارض والجذور والاصل والقضية برمتها يمكن ان تختصر بالتهجير؟ هل يمحي هذا القرار الامريكي احلام الفلسطينيين بارضهم وتاريخهم ونضالهم الطويل؟ وهل يمكن ان يضحوا باشجار الزيتون التي زرعها اجدادهم على ارضهم وفي اسيجة بيوتهم؟

والاجابة بوضوح انها محاولة لايجاد وطن للكيان الاسرائيلي، وتصفية القضية الفلسطينية عبر طرح ساذج اخترعه الرئيس الامريكي ترامب يقضي بترحيل الفلسطينيين الى صحراء سيناء في مصر والى الاردن.

ليست هذه المرة الاولى التي يطرح فيها دونالد ترامب فكرة التهجير بل سبقتها محاولة طرح الفكرة اثناء رئاسته الاولى ما بين 2017- 2021 لكنها لم تتحقق لاسباب عديدة، ثم كانت حرب غزة التي اندلعت في السابع من اكتوبر 2023 واستمرت خمسة عشر شهرا جددت الفكرة ووضعتها ضمن اولى برنامجه السياسي للمدة المقبلة، واختار سيناء والاردن المجاورتين لفلسطين، رافقه تاكيده على ان هاتين الدولتين تتلقيان الدعم المالي من الولايات المتحدة، في صيغة خالية تماما من الاعراف السياسية والدبلوماسية وحتى الاخلاقية.

وجاء الرد المصري الرسمي مباشرة بالرفض اذ قال الرئيس عبد الفتاح السيسي ان مصر ترفض تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين ووصفه بالظلم التاريخي، كماان الموقف الشعبي المصري جاء متوائما مع الموقف الرسمي حين خرج آلاف المصري في تظاهرة كبيرة عند معبر رفح منددين بالقرار الامريكي.

وبنفس السياق كان الموقف الاردني رافضا لفكرة التهجير اذ قال الملك الاردني عبد الله بن الحسين خلال لقائه بالرئيس ترامب في واشنطن بانه يضع مصلحة بلده وشعبه اولا، وانه ينتظر موقف الدول العربية من بينها مصر والسعودية من اجل بلورة موقف عربي موحد.

ويرى العديد من المراقبين ان الرئيس ترامب ربما يفرض عقوبات اقتصادية على البلدين الرافضين لفكرة تهجير الفلسطينيين، لا سيما وانهما يعانيان من اوضاع اقتصادية صعبة، فضلا عن ذلك فان مصر دفعت اثمان باهظة ودماء وشهداء من اجل استعادة سيناء في الحرب مع اسرائيل عام 1973 وراحت

تقيم المشاريع السياحية والعمرانية على ارضها التي تشكل نسبة كبيرة من عائداتها السياحية، وبالتالي فان فكرة تهجير الفلسطينيين على ارض سيناء يعد امرا بالغ الصعوبة بالنسبة لمصر التي تعاني ايضا من ازمة اقتصادية بسبب اعداد السكان الكبيرة مقارنة بالواردات، وعلى الجانب الاخر فان بلد كالاردن يستضيف على ارضه ما بين 2– 3 مليون مواطن من اصل فلسطيني يشكلون ما يقرب من 35% من سكان الاردن الاصليين، بالتالي فان اي زيادة في السكان قد لا تتحملها البنية التحتية في هذا البلد قليل الموارد.

ومهما يكن من حال فان الانظار تتجه الى الدول الحليفة والمؤثرة في العلاقة مع واشنطن ومنها السعودية والامارات وقطر وتركيا من اجل التوصل الى حلول مرضية تسهم في التهدئة وتضمن حق الفلسطينيين في ارضهم وطي صفحة النزاع التاريخي مع اسرائيل وبسط الامن والسلام الذي من شأنه ان يلقي بظلاله على المنطقة برمتها، وان اي حل يجب ان يكون باتجاه الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام على ارضه، وان التهجير والغاء الهوية هو ضربا من الجنون السياسي.

ا. م. د ندى عمران حسين